# Intergovernmental Group of Experts on Consumer Protection Law and Policy, 9th session

**Room XII, Palais des Nations, Geneva**

**6-8 July 2026**

**Statement**

***Saudi Arabia***

***This material has been reproduced in the language and form as it was provided. The views expressed are those of the author and do not necessarily reflect the views of UN Trade and Development.***

**Saudi Arabia Statement IGE On Consumer Protection Law and Policy (9th Session)**

السيد الرئيس..
أصحاب السعادة..
السيدات والسادة..
نتقدّم بالشكر والتقدير لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على حسن الإعداد والتنظيم لهذه الدورة، وعلى جهودها المتواصلة في تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية المستهلك، وتوفير منصة فاعلة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يسهم في بناء أسواق أكثر عدالة وشفافية وكفاءة.
السيد الرئيس،
تؤكد المملكة العربية السعودية أن حماية المستهلك تُعد ركيزة أساسية لتعزيز كفاءة الأسواق، وترسيخ الثقة في المعاملات التجارية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن هذا المنطلق، تواصل المملكة تطوير منظومتها التشريعية والمؤسسية والتنظيمية، بما يواكب التحولات الاقتصادية والتقنية المتسارعة، ويعزز حقوق المستهلك، ويرفع مستوى الامتثال، ويحقق التوازن بين حماية المستهلك وتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي، انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.
وفي هذا الإطار، تؤيّد المملكة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لحماية المستهلك، وقد استندت إليها عند إعداد مشروع نظام حماية المستهلك، باعتبارها المرجع الدولي الرئيسي في هذا المجال، بما يعكس الالتزام بالاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في تطوير الإطار التشريعي الوطني، وتعزيز حقوق المستهلك، ورفع كفاءة المنظومة التنظيمية، وترسيخ مبادئ العدالة والشفافية في الأسواق.
السيد الرئيس،
ترحب المملكة باعتماد مبادئ الأمم المتحدة بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية، وترى أنها تمثل خطوة مهمة نحو تعزيز مستويات السلامة وحماية المستهلك على المستوى الدولي. ويتسق هذا التوجه مع الجهود الوطنية التي تبذلها المملكة في هذا المجال، من خلال تطوير إطارها التنظيمي لسلامة المنتجات، بما يسهم في ضمان سلامة المنتجات المتداولة في السوق السعودي، والحد من المخاطر المرتبطة بها، وتعزيز مستوى الحماية للمستهلك، وفق نهج يقوم على الوقاية، والامتثال، وإدارة المخاطر.
كما تؤكد المملكة أهمية مواصلة التعاون الدولي في هذا المجال، بما يدعم تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات، ويسهم في بناء قدرات الدول وتعزيز فعالية أنظمة الرقابة وسلامة المنتجات، مع مراعاة الأطر الوطنية واختلاف مستويات التنمية.
السيد الرئيس،
وفي ظل النمو المتسارع للتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، تؤكد المملكة أهمية تطوير سياسات حماية المستهلك بما يواكب التحديات والفرص التي تفرضها الأسواق الرقمية. وفي هذا السياق، تواصل المملكة تعزيز الأطر التنظيمية والرقابية، والاستفادة من التقنيات الحديثة، بما في ذلك تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، لرفع كفاءة إنفاذ الأنظمة، وتعزيز ثقة المستهلك، وتحقيق بيئة تجارية رقمية أكثر أمانًا وموثوقية.
كما تولي المملكة أهمية كبيرة لرفع مستوى الوعي بحقوق المستهلك ومسؤولياته، وترى أن تمكين المستهلك بالمعلومات الصحيحة وتعزيز الثقافة الاستهلاكية يمثلان عنصرًا أساسيًا في بناء أسواق أكثر كفاءة واستدامة، وتشجع أنماط الاستهلاك المسؤول.
وفي الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية على أهمية مواصلة الحوار وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يسهم في تطوير سياسات حماية المستهلك، وتعزيز كفاءة الأسواق، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
وشكرًا، السيد الرئيس